02 / 2007

ورقة عمل

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

مواجهة الفساد وتعزيز النزاهة في قطاع الدفاع

"قطاع الدفاع هو الملاذ الأخير للفساد الكبير"، قال جون جيتونجو الأمين الدائم لشئون الحكم بكينيا عام **2006**.

يعتبر قطاع الدفاع على مر التاريخ من اقل المؤسسات الحكومية المفتوحة للفحص والتدقيق وذلك سواء بشكل علني او حتى من داخل الحكومة نفسها فإن السرية اللازمة لتغطية بعض الأنشطة الدفاعية كثيرا ما تمتد على نطاق أوسع لا يمكن تبريره، تاركة القطاع بدون رقابة وعرضة للفساد .

كما هو الحال مع أي شكل من أشكال الفساد، فإن إساءة استخدام السلطة في قطاع الدفاع ليست جريمة بلا ضحايا. فإن كل دولار مختلس يمثل إهدارا للموارد ويخلق بيئة أمنية أكثر خطورة وأقل جدارة بثقة الجميع.

المحتويات

1. المقدمة
2. ربط الدفاع بالتنمية
3. أنواع الفساد
4. الجهات المؤثرة
5. مساهمة المجتمع المدني
6. الدروس المستفادة
7. الخطوات القادمة

يشمل قطاع الدفاع على قدر كبير من الانفاق يجعله عرضة لاستيلاء الفساد عليه. وقد تجاوز الإنفاق العالمي على الدفاع في السنوات الاخيرة، تريليون دولار أمريكي [1].

1. المقدمة

رتب مؤشر منظمة الشفافية الدولية لدافعي الرشاوى (BPI) قطاع الدفاع ضمن المراكز الثلاثة الأولى الأكثر فسادا (إلى جانب قطاعي البترول والتشييد والهندسة). ويشير البحث الذي قام به صندوق النقد الدولي إلى أن هذا النوع من الفساد يرتبط بارتفاع الإنفاق العسكري وشراء الأسلحة النسبي، مقارنة على حد سواء بإجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الإنفاق الحكومي[2].

تلاحظ شركات الصناعات الدفاعية بشكل متزايد بأن الفساد يشكل مشكلة بالنسبة لهذا القطاع. أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة (التحكم في المخاطر) عام 2006 أن ما يقرب من ثلث شركات الصناعات الدفاعية الدولية تشعر أنها فقدت عقود في العام السابق بسبب فساد المنافسين[3]. تقوم العديد من الشركات بمواجهة هذه المشكلة الآن بشكل واضح ومباشر أكثر مما كانت عليه الأحوال خلال أيام الحرب الباردة. فإن تغير البيئة القانونية، بما فيها اتفاقيه مكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، جعل الظروف ملائمة لهذا التحول. ذلك بالإضافة إلى أن اهتمام وسائل الإعلام والمواطنين بهذا الموضوع جعل المخاطر والخسائر على سمعة الشركات بسبب أي نوع من فضائح الفساد أكبر من أى وقت مضى.

ويعتبر الجيش مصدرا للمزيد من التغيير ويمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تعزيز النزاهة في قطاع الدفاع حيث أنه في العديد من البلدان يعتبر من أقل المؤسسات فسادا. يظهر مقياس الفساد العالمي (GCB) لعام 2007 أن الجيش يحظى بمكانة عالية في المجتمع (فيما عدا بين الجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني). على الرغم من أن المفاهيم قد تختلف كثيرا من بلد إلى آخر، لكن الثقة والاحترام التي يوليها المجتمع على نطاق واسع للجيش يجعله في موقع جيد لقيادة جهود مكافحة الفساد.

2. الربط بين الدفاع والتنمية

هناك اسباب وجيهه لمعالجة الفساد في هذا القطاع ، سواء لقادة مؤسسات الدفاع و مناصري التنمية :

- إن تكلفة الفساد مرتفعة ويعتبر إهدار للموارد النادرة سواء عن طريق صفقات الشراء الفاسدة، أو دفع رواتب صورية أو عمليات الخصخصة غير الشفافية، فإن الفساد يكون على حساب الإستثمار في قطاعات أكثر إنتاجية مثل الصحة والتعليم.
- يؤثر الفساد بشكل كبير على فاعلية عمليات القوات المسلحة.
- يحد الفساد من الثقة والقبول العام للجيش. تتدهور معنويات الموظفين المدنيين والعسكريين بالجيش عند علمهم بفساد رؤسائهم.
- يقلل الفساد من مصداقية القوات المحلية والدولية في مهمات حفظ السلام.
- قد يمثل قطاع الدفاع مركز تجمع للفساد من سائر الدوائر الحكومية ويحتوي على عدد كبير من الفاسدين. وذلك لسهولة الإنفاق في هذا القطاع فتتجمع شبكة عاملة من الوسطاء الفاسدين، والمحاسبين والمحاميين.
- يعتبر واحد من أهم الشروط لتعزيز التنمية والتطور (وهذا أكثر الأسباب إقناعا)

3. أنواع الفساد

هناك ثلاث مصادر واسعة النطاق للفساد في قطاع الدفاع:

- المسئولون في قطاع الدفاع (سواء موظفي الجيش أو الوزارة)؛
- مؤسسات قطاع الدفاع (الوزارة و الجيش)؛
- السياقات السياسية والضوابط.

نجد عند النظر في هذه الظواهر المختلفة (أنظر الشريط الجانبي) أن هناك تكرار لنمط مشترك: وهو دور ضعف المساءلة في مجال التعاقد والمشتريات. حيث تتسم المشتريات الدفاعية بصفة عامة بعقود فنية خاصة، وهو مجال يصعب فهمه بشكل كامل لمن هم خارج القطاع بل أيضا لبعض العاملين بالقطاع نفسه. فإن فهم المواصفات التقنية للمعدات يتطلب درجة عالية من الناحية الفنية حيث يجب أن يكون التوصيف دقيق وخاص بمشروع محدد. تساهم كل من الميزانيات الضخمة، و الافتقار إلى الشفافية والمساءلة، والميل إلى الاستغلال في فساد هذه العمليات.

يمثل اللجوء المكثف إلى الوسطاء أو الوكلاء في عمليات شراء قطاع الدفاع نقطة ضعف أخرى منتشرة في هذا المجال أكثر من الصناعات الأخرى. حيث تحتفظ الشركات الموردة بهوية وأنشطة هؤلاء الوسطاء كأحد أسرارها التجارية. في أغلب الأحيان يكون هذا الوسيط أحد المسئولين العاملين بالقوات المسلحة أو من المقربين إلى القيادة.

تدل معظم حالات الرشوة بقطاع الدفاع على أن هؤلاء الوكلاء كانوا وسطاء لدفع رشاوى. لمكافحة هذه المشكلة، تعتقد منظمة الشفافية أنه يجب الكشف عن عقود ومدفوعات هؤلاء الوسطاء إلى المسئولين عن شراء صفقات الدفاع.

وهناك مجال آخر في حاجة إلى المعالجة وهو عدم وجود منافسة قوية بين الشركات الموردة لقطاع الدفاع. وجدت أحد الدراسات التي تم إجرائها حديثا أن بعض الحكومات قامت بشراء 50% أو أكثر من مشترياتها من خلال مورد واحد.[4] تعكس هذه الإحصائيات المثيرة للدهشة أن العلاقة بين المورد وقطاع الدفاع علاقة وثيقة بشكل قد يفتح الطريق أمام سوء استغلال هذه العلاقة.

تمثل المصاريف الجانبية (وهي الاستثمارات الإضافية للشركة الموردة للحصول على عقد التوريد) تكاليف ضخمة وغير مراقبة وتشكل تحدي أخير لمكافحة الفساد. تلك المخصصات والمنتشرة على نطاق واسع في قطاع الدفاع بالرغم من منعها من قبل منظمة التجارة العالمية في جميع المجالات الأخرى للأعمال التجارية.

تعتقد منظمة الشفافية الدولية أن هذه المخصصات الجانبية تمثل مصدرا كبيرا للفساد في قطاع الدفاع وتود لو تم حظرها وعلى الاقل يجب الكشف عنها لتعزيز الشفافية والرصد.

4. الجهات المؤثرة

لوزارة الدفاع الوطني والقيادة العسكرية دورا أساسيا للسعي في إصلاحات القطاع التي بدورها تعمل على الرد بفاعلية على الفساد. طبيعة الانضباط العسكري من شأنه تيسير عمل قادة الإصلاح في السعي للتغيير في هذا القطاع.

تعتبر شركات التوريد الدفاعية مصدرا وشريكا للمساعدة في تعزيز هذه الإصلاحات. هناك عدد من الشركات الدولية المستعدة بشكل متزايد لأن تلعب دورها في رفع معايير مكافحة الفساد في التوريدات الدفاعية.

من الممكن ضم الموردين المحليين إلى مجهودات الإصلاح. يعكس التحول الإيجابي في دعم القطاع الخاص مدى تحسن الموقف الدولي ضد الفساد منذ أيام الحرب الباردة. تدرك الشركات تماما مدى الأضرار التي من الممكن أن تتعرض لها سمعتها والخسائر الناتجة عن ذلك بسبب فضائح الفساد بالإضافة إلى استعداد العديد من الحكومات لملاحقتهم قضائيا في حالة تورطهم. بالإضافة إلى ذلك فإن حصة كبيرة من أعمال شركات الصناعات العسكرية تكون خارج قطاع الدفاع وعليها أن تثبت أنها تلتزم بنفس معايير العمل في كل أعمالها.

أنواع الفساد في قطاع الدفاع:

1. المسئولون (الوزارة والجيش)

- عدم مراعاة المعايير المتفق عليها في السلوك التجاري.
- رشوة الموظفين العمومين لتخطي اللوائح والقوانين (مثال تجنب الخدمة العسكرية؛ الحصول على وظائف مميزة؛ الرشاوى الصغيرة التقليدية).
- رشاوى لتخطي الحواجز الأمنية والحدود الأخرى.

2. مؤسسات الدفاع (بالوزارة والجيش)

- التربح من المشتريات (على سبيل المثال الشراء من الأصدقاء والمعارف؛ عدم الإلتزام بقواعد العطاءات التنافسيه؛ أخذ الرشاوى والعمولات).
- التربح من رواتب الجنود (مثال: أخذ نسبه من الرواتب؛ تحصيل رواتب عن جنود وهميين؛ إضافة المقربين على قائمة الرواتب السرية)
- التربح من الأصول المملوكة للدولة (مثال: بيع ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة؛ بيع المعدات الزائدة؛ الخصخصة بأسعار منخفضة).
- إستخدام الميزانية والموارد للمصالح الشخصية. (مثال: تحصيل أتعاب استشارية غير مستحقة شخصيا أو للمقربين؛ استخدام أو تأجير السيارات، او الشقق، او المعدات لمصالح شخصية)
- الحصول على مميزات شخصية من شركات القطاع الخاص المتعامل معها.
- إساءة استخدام المكافآت والترقية وعمليات التأديب. (مثال: المحسوبية؛ والواسطة، والمحاباة؛ وإبتزاز او اضطهاد المرؤسين لتحقيق مصالح خاصة).

3. السياقات السياسية والضوابط

- سياسات الدفاع الغير متفق عليها
- تقليل تقديرات الإنفاق العسكري أو الإنفاق خارج الميزانية.
- القيادة غير الشريفة وشبكات السلطة السرية.
- المشاركة في الانتخابات والسياسة، واساءة استخدام السلطة للتأثير على التشريعات والتحقيقات البرلمانيه.
- فساد القضاء العسكري.
- علاقات بالجريمة المنظمة.
- السيطرة على الاستخبارات واساءة استخدام السلطات ذات الصلة.
- الإستيلاء على الدولة والسيطرة غير المشروعة على نظام الدفاع.

يجب على الحكومات المصدرة للأسلحة أن تكون داعمة لجهود مكافحة الفساد المتبعة في شركاتها المحلية وكذلك في دول الشراء. هناك بعض الدول مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الشريط الجانبي) بدأت تظهر تصميمها على مقاضاة شركات الصناعات العسكرية الكبرى في قضايا الفساد. بدأت الوزارات المعنية بالإصلاح في جهودها لتعزيز نزاهة مؤسسات الدفاع الوطنية. يعتبر إيقاف الحكومة البريطانية التحقيقات عام 2006 في مبيعاتها للأسلحة للملكة السعودية خطوه للخلف في هذا الصدد.

لمنظمات المجتمع المدني أيضا دورا هاما لتلعبه في مكافحة فساد مؤسسات الدفاع. بالرغم من تجنب مؤسسات المجتمع المدني التدخل في نشاطات مؤسسات الدفاع والأمن بشكل مبدأي أو تجنبا للمخاطر الشخصية، لكنها تستطيع أن يكون لها تأثيرا وطنيا كبيرا عندما توجد مؤسسات دفاع إصلاحية.

يمكن لبنوك التنمية الدولية أن تعزز من عمليات الإصلاح من خلال المطالبة بمعايير عالية وشفافية الميزانيات في قطاع الدفاع كما هو الحال مع القطاعات الحكومية الأخرى.

هيئات الدفاع الدولية، مثل الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) وقوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لها دور كبير في ضمان الشفافية والمعايير الجيدة للعمليات الأمنية.

تستطيع أكاديميات الدفاع والجامعات ووكالات التدريب أن تساعد في بناء القدرات عن طريق إدخال موضوع تعزيز النزاهة في كل برامج التطوير الوظيفي للضباط والعاملين ومسئولي وزارة الدفاع.

زيادة الشراكة مع العديد من مختلف هذه الجهات الفاعلة الرئيسية مطلوب بصفة خاصة من اجل التصدي لتحديات الفساد سواء في الدول المتنازعة أو ما بعد الصراعات. قد يكون الشركاء في التنمية غير متأكدين من أولويات جهود إصلاح الفساد نظرا للضغوط الخاصة بالحفاظ على السلام واستمرار اتفاقيات وقف إطلاق النار. على الرغم من الحاجة إلى إنشاء مؤسسات حكومية تستطيع قيادة الدولة إلى السلام الدائم والتنمية، لكن معالجة الفساد في مؤسسات الدفاع غالبا ما تكون غائبة من برامج المساعدة. تستطيع قوات حفظ السلام مساندة جهود الإصلاح بتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة الفساد والتي تستفيد من المعرفة والخبرة المحلية.

تمثل الدول الأفريقية مجموعة فريدة من التحديات عندما يتعلق الأمر بالشراكة في تعزيز الإصلاح بقطاع الدفاع. يوجد في دول عديدة ترسانة كبيرة من الأسلحة الغير ضرورية (معظمها تم الحصول عليها أثناء الحرب الباردة) والتي غالبا ما تم شرائها من خلال صفقات فاسدة ورشاوى وليس لأسباب إستراتجية. ليس من الواقعي توقع أن تقوم الدول الأفريقية بالقضاء على الفساد في شراء الأسلحة إلا إذا كانت هناك جهود مساوية من الدول الصناعية لتنظيف طرق البيع. كما قال الصحفي البريطاني انتوني سمبسون أبتلي "إذا كانت أفريقيا تمثل جرحا في الضمير العالمي، فإن هذا الجرح لايمكن أن يشفى طالما العالم متواطئ في الفساد"

5. مساهمة المجتمع المدني

تم الاتفاق في مؤتمري ستوكهولم عام 2000 وكامبريدج عام 2001 بين شركات صناعة الأسلحة، والحكومات، وممثلي المجتمع المدني على أنه يمكن أن يكون للمواطنين تأثيرا كبيرا وإيجابيا في إحداث تغيير في قطاع الدفاع. وكانت المجالات الرئيسية لمشاركة المجتمع المدني هي:

- نشر الوعي في وزارات الدفاع وفي الشركات وبين أعضاء البرلمان أن هذا الموضوع يمكن بحثه ومعالجته بشكل فعال.
- استخدام أي مشتريات رئيسية مقبلة كقاعدة لتنظيم مناقشة عامة حول هذه العملية ويجب دعوة كبار موظفي الرئاسة والدفاع والمشتريات و اعضاء البرلمان و السفراء وشركات التوريد والإعلام لهذه المناقشة.
- تشجيع مؤسسة الدفاع بتعيين مدير لمكافحة الفساد. قام وزير الدفاع في بولندا على سبيل المثال بتعيين مستشار خاص لمكافحة الفساد والذي كان من نشطاء منظمات المجتمع المدني.
- اقتراح أن تقوم وزارة الدفاع بإنشاء مكتب أمين سر مستقل لمتابعة مشتريات الدفاع، كما فعلت حكومة كوريا الجنوبية.

الولايات المتحدة: المصدرة والمنفقة الأولى للسلاح في العالم

يمثل إنفاق الولايات المتحدة 46 في المائة من أجمالي الإنفاق العالمي على السلاح في العالم لسنة 2006 والمقدر بأكثر من نصف ترليون دولار أمريكي. يتبعها بعد ذلك أكثر اربعة دول انفاقا وهم المملكة المتحدة وفرنسا والصين واليابان وتمثل كل منهما نحو خمسة بالمائة من الإنفاق العالمي. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم. قامت الولايات المتحدة بين عامي 2002 و 2006 بتصدير ما قيمته حوالي 32 مليار دولار اسلحة للعالم وتأتي بعدها روسيا بما قيمته حوالي 30 مليار. نظرا لدورها في تجارة الأسلحة عالميا، فإن دعم الولايات المتحدة يلعب دروا هاما في مواجهة فساد قطاع الدفاع.

بعد سلسة من الفضائح حدثت بالسبعينات والثمانينات قامت الولايات المتحدة بتأكيد معايير التجارة، ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة تظهر أن قطاع الدفاع مازال يعاني من سوء الممارسات والإفتقار الى الشفافية:

1. التخصيص: قضية راندي ديوك كانينجهام - عضو الكونجرس الأمريكي الذي تقاضى رشاوى في مقابل الدفاع عن تخصيص أموال لشركة معينة – توضح هذه القضية مشكلة تمتع كادر صغير بسلطة اتخاذ القرار في مبالغ طائلة من الأموال العامة المخصصة للدفاع.

2. مساءلة الشركات العسكرية الخاصة. تعتمد الولايات المتحدة بشكل متزايد على شركات الأمن الخاصة في عملياتها العسكرية. إدعاءات المحسوبية تطارد عملية منح العقود لهذه الشركات التي مازالت تعمل بدون مساءلة.

3. أحادية المصادر. طبقا لتقارير داخلية لحكومة الولايات المتحدة عن الإنفاق العسكري، فإن 70% من إجمالي عقود الدفاع (بنود ومكونات) تم منحها بطرق غير تنافسية (بناء على قيم عام 2003)[5]

يمكن للولايات المتحدة ان تستجيب لهذه القضايا بأن تقود الاصلاح، وينبغي ان تطالب بمعايير أكثر صرامة في سلوك شركات الدفاع التي ترغب في دخول السوق الأمريكية. وينبغي أيضا ان تشجع نموذج الإستبعاد والإيقاف بوصفه نموذجا للممارسة الجيدة التي يمكن اعتمادها من قبل البلدان الأخرى في الخارج.

- العمل مع شركات الصناعات الدفاعية لتشجيعهم على التعاون مع المسئولين الداعمين للإصلاح الحكومي. ينبغي الحرص على حصر التعامل على الشركات الرسمية لتجارة الأسلحة.
- إستخدام أجهزة الرقابة المستقلة. مثال على ذلك، تطبيق مواثيق نزاهة الدفاع التي تنفذ تعهدات منع الرشوة عن طريق مراقبين مستقلين لتقييم العمليات.

يقود الفرع الوطني لمنظمة الشفافية بالمملكة المتحدة برنامج لمعالجة بعض هذه القضايا. وقام بالتعامل بشكل كبير مع أطراف من أوروبا وأمريكا ويسعى لتعزيز مشاركته مع الجهات المؤثرة في كل من روسيا والصين. (www.defenceagainstcorruption.org)

6. الدروس المستفادة

الدرس الرئيسي هو أن تعزيز النزاهة في المؤسسات الدفاعية – وبالتالي الحد من الفساد – يعتبر الآن مهمة ممكنة بشكل لم يكن سابقا. هناك مصالح مشتركة بين شركات الصناعات الدفاعية والهيئات الدفاعية والدولية مثل حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي.

تعتبر المشتريات الدفاعية أحد المجالات التي تستطيع أن تستفيد بشكل فوري من زيادة الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

تعتبر المواثيق المعدلة لهذا القطاع الأداة الرئيسية لتحقيق هذه التغييرات. يمكن إيجاد أمثلة ذات صلة بمكافحة الفساد التي تستهدف نظم الدفاع الوطني في العديد من البلدان من مختلف أنحاء الطيف السياسي (أنظر العمود الجانبي)

7. الخطوات القادمة

كما تبين التجربة فإن كل بلد ستكون مختلفة في المنهج والطريقة التي تتعامل بها مع الفساد في قطاع الدفاع. ولهذا فإن أجراء فعال في بلد ما قد يكون خاطئ تماما في بلد آخر. ومع ذلك، فإنه يوجد بعض التوجيهات العامة على ما قامت به منظمة الشفافية الدولية حتى الآن في التعامل بفاعلية مع الفساد في قطاع الدفاع.

لوزارات الدفاع والقوات المسلحة:

- الحديث بصراحة عن ضرورة التصدي للفساد والمنافع التي يمكن اكتسابها من تعزيز النزاهة في نظام الدفاع الوطنى.
- إجراء فحص شامل لتشخيص المشاكل الرئيسية من أجل التركيز على الحلول.
- الإستخدام المزدوج لنمطي تعزيز النزاهة والشفافية.
- اتخاذ الاجراءات حتى لو ترددت وزارات اخرى. يمكن ان تستفيد وزارة الدفاع من الاصلاح حتى من دون توافق في الآراء داخل الحكومة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني حتى لو تشككت في البداية
- ايجاد السبل داخل التسلسل الهرمي الوظيفي سواء بالوزارة أو بالجيش للتحقيق في الفساد ومعاقبة الضباط والمسؤولين الفاسدين.
- العمل على اشراك الموردين في المساعدة في عملية الاصلاح ومطالبتهم ببرامج قوية ومتسقه.

إصلاحات قطرية ناجحة لمكافحة الفساد

- جنوب أفريقيا. سياسة دفاع قطرية جديدة — تمت بعد مشاورات ومناقشات علنية — تم صياغتها بعد سقوط النظام العنصري.
- كولومبيا. تم إعادة تنظيم وظائف عمليات الشراء الدفاعية في منظمة واحدة تخدم كل القوات المسلحة ويديرها مدنيون مؤهلون
- كوريا الجنوبية. تم إصدار لوائح جديدة للعطاءات، تتطلب وجود أمين سر في حالة المشتريات الكبيرة.
- الهند. تبنت الدولة متطلبات مواثيق النزاهة في حالة عقود الشراء الدفاعية الكبيرة.
- جمهورية الكونغو الديمقراطيه. قامت الدولة بإعادة تنظيم نظام الدفع العسكري بحيث تم ايقاف اختلاس الرواتب ودفعها للجنود.
- كرواتيا. تم نشر احتياجات الدولة من المشتريات الدفاعية وكامل ميزانية الجيش للعشر سنوات القادمة

كل بلد ستكون مختلفة في المنهج والطريقة التي تتعامل بها مع الفساد في قطاع الدفاع. ولهذا فإن أجراء فعال في بلد ما قد يكون خاطئ تماما في بلد آخر.

- إعلان أن "التصنيفات السرية" لن تستخدم الا فى الظروف الملحة، ونشر تكاليف ونفقات قطاع الدفاع الى اقصى حد ممكن.
- الطلب من الموردين الكشف الكامل عن شخصيات العملاء والوسطاء التي يستخدمونهم بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من أموال وشروط الإتفاق معهم.
- تحدي متطلبات استخدام بند المصاريف الجانبية في حالة استخدامها، والاصرار على معايير صارمه لاقامتها، والاشراف عليها، والكشف عن التقدم المحقق.
- الاستفادة من الخبرة الفنية لمكافحة الفساد من المصارف والمنظمات الدولية مثل منظمة حلف شمال الاطلسي والاتحاد الافريقي.

لشركات الصناعات الدفاعية:

- التعاون مع شركات الصناعات الدفاعيه الأخرى على الصعيد الوطني و الدولي، لرفع معايير مكافحة الفساد في المناقصات.
- وجود برنامج امتثال قوي، وهناك أمثلة جيدة يمكن اتباعها.
- عرض التنفيذ الصارم لبرنامج الإمتثال.
- الإعلان الواضح عن أنه سيتم التحقيق في حالات الإشتباه في الفساد داخليا وتقديم تقاريرعنها الى مجلس الإدارة (وإثبات تنفيذ ذلك).

للحكومات المصدرة للأسلحة:

- الطلب علنا بممارسات قوية لمكافحة الفساد من شركات الصناعات الدفاعيه الوطنية.
- دعم الجهود الدولية الراميه الى الرقي بالمعايير، من خلال العمل مع شركات الصناعات الدفاعيه ومن خلال المناقشات مع منظمة حلف شمال الاطلسي ومجلس الشراكه الاوروبية.
- متابعة المحاكمات بقوه اكبر وفي اطار اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة.
- تعزيز اجراءات ضمان ائتمان التصدير لمكافحة الرشوه، ولا سيما في ما يخص الكشف عن الوكلاء والوسطاء.
- ايجاد آلية لمساعدة الدول المتسوردة في التحقيق في الفساد المزعوم من جانب الشركات الوطنية في البلد المصدر.

لبنوك التنمية متعددة الجنسيات:

- جعل الدفاع والامن ، جزءا لا يتجزأ من خطط مكافحة الفساد في القطاعات الأخرى. الاصرار على النشر (الكامل) لميزانيات الدفاع.
- المطالبة بتشخيص ومعايير مكافحة الفساد واتخاذ التدابير لتقييم مؤسسة الدفاع كما هو الحال في الدوائر الحكومية الأخرى.

يوجد طاقه حقيقية لاصلاح الدفاع في العديد من الدول وأيضا بين المؤسسات الحكوميه الدولية. يدرك القادة السياسيين الشرفاء جيدا ما هي تكاليف الفساد في قطاع الدفاع وهم منفتحون جدا في الدخول في حوار بناء مع المجتمع المدني.

- بناء القدرات من اجل الحد من الفساد في قطاعي الدفاع والامن في الدول الخارجة من الصراعات جنبا الى جنب مع سياقات التنمية الاكثر استقرارا.

لمنظمات المجتمع المدني:

- إشراك مؤسسة الدفاع.
- تنظيم اجتماعات مع الحكومة والاطراف الاخرى المهتمه لزيادة الوعي.
- الاستفادة من خبرات المتقاعدين من الضباط العسكريين حيث أن كثير منهم لديه إهتمام عميق بمعالجة الفساد في قطاع الدفاع.
- ترويج مواثيق نزاهة الدفاع.
- المساعدة كمراقبين مستقلين.
- تشجيع تقارير التقييم المستقلة عن مخاطر الفساد في قطاع الدفاع.
- إستخدام المعرفة والدعم المتوفر من فريق الدفاع بمنظمة الشفافية الدولية.

المراجع (باللغة الإنجليزية):

[1] *Values are in constant dollars for 2003 and based on 2005 figures. See: Alyson J.K. Bailes,* SIPRI Yearbook 2006. *(Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2006).*
[2] *S. Gupta, L. de Mello and R. Sharan, 'Corruption and military spending',* IMF Working Paper, *February 2000. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp0023.pdf.*
[3] *Control Risks Group.* International business attitudes to corruption – survey 2006 *(New York: Simmons & Simmons, 2006). www.crg.com/pdf/corruption_survey_2006_V3.pdf.*
[4] *R. Wilson, D. Scott and M. Pyman, 'The extent of single sourcing and attendant corruption risk in defence procurement: a first look', presented at the conference* 'Public procurement', *University of Nottingham, 19-20 June, 2006.*
www.defenceagainstcorruption.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=9.
[5] *Department of Defense. Report required by section 812 of the National Defense Authorization Act for fiscal year 2004 (Public Law 108-136). (Washington, DC: US Department of Defense, March 2005).*
www.acq.osd.mil/ip/docs/812%20_report_fy04_addendum.pdf.

2008© جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الشفافية الدولية.

الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني التي تقود المكافحة الدولية ضد الفساد. تقوم المنظمة من خلال أكثر من 90 فرع على مستوى العالم والأمانة العامة في مدينة برلين بألمانيا، بنشر الوعي عن الآثار المدمرة للفساد، وتعمل مع شركاء في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتنمية وتنفيذ معايير فعالة للتصدي له. لمزيد من المعلومات، فضلا زيارة موقع الشفافية الدولية على شبكة الإنترنت: www.transparency.org

تم إعداد ورقة العمل هذه بواسطة فريق الدفاع بمنظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة وبتنسيق مع إدارة البحوث والسياسات بالأمانة العامة للمنظمة. وهي بمثابة وثيقة عمل مستمرة في التطور مع مبادرات منظمة الشفافية الخاصة بالفساد في قطاع الدفاع.

لمزيد من المعلومات عن مشروع الدفاع ضد الفساد بفرع المنظمة بالمملكة المتحدة يمكنكم التواصل مع :

dominic.scott [at] transparency.org.uk
mark.pyman [at] transparency.org.uk

هاتف : 6358 7785 20(0) 44+
فاكس : 6355 7785 20 (0) 44+
www.defenceagainstcorruption.org

لمزيد من المعلومات عن ورقة العمل هذه، فضلا الاتصال على كريج فاجان بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بألمانيا.

plres [at] transparency.org

الشفافية الدولية

هاتف
+49-30-343820 -0
فاكس
+49-30-347039 -12

عنوان الأمانة العامة
Alt-Moabit 96
10559 Berlin
Germany